مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية
الترقيم الدولي الموحد (ISSN) : 2661-7641
الترقيم الإلكتروني الدولي الموحد (E-ISSN) : 2716-8107
مجلد (3)، عدد خاص أفريل 2020 / ص: 19-40

سياسات الإصلاح المصرفي وإجراءات منح القروض البنكية في الجزائر

دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة

The Banking reformation policies and the procedures for granting bank loans in Algeria

field study in the Bank of Agriculture and Rural Development in M'sila

خالد بوشارب[1]*، فاتح لقوقي[2]
[1] جامعة أمحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)، k.bouchareb@univ-boumerdes.dz
[2] جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، legougui.fateh@oeb.dz

تاريخ القبول: 2020/04/27 تاريخ النشر: 2020/04/30

ملخص:

يلعب الجهاز المصرفي دورا هاما في النشاط الاقتصادي لما له من تأثير كبير على المتغيرات الاقتصادية، والتى بدورها تؤثر بدرجة عالية على سلوكات الأفراد الاقتصادية (المودعين والمستثمرين). ونظرا لازدياد التعاملات الاقتصادية. قامت الجزائر على غرار الدول الأخرى بإدخال إصلاحات على اقتصادها، وذلك من خلال تطويرها للسوق النقدي، هذا الأخير تتعامل فيه مختلف المؤسسات المالية والنقدية والتي أهمها المصارف وشركات التأمين.

الهدف من هذه الدراسة هو إعطاء مفهوم واسع حول القروض البنكية وعملية سيرها داخل البنك من جهة، ومدى فعالية القروض الموجهة للإستثمار والإستغلال من جهة أخرى، بالإضافة إلى تسليط الضوء على كل ما يحيط بعملية الإقراض من أخطار وضمانات وكيفية سيرها ومحاولة الوصول إلى تطوير منهجي يضمن سلامة إدارة موارد البنك الجزائري ويسترشد بها متخذو القرارات ومنفذوها في دراسة طلبات القرض، في ظل أوضاع تسودها المنافسة وعدم الإستقرار.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات الاقتصادية، القروض البنكية، التحليل المالي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
تصنيف (JEL): G 21 ،E 58.

Abstract

The banking system plays an important role in the economic activity due to its significant impact on the economic variables, which in return affects on a high degree on the economic behaviors of the individuals (depositors and investors). And due to the increase of the economic transactions. Algeria has like other nations brought the reforms on the economy, and that would be through improving it for the cash Market, this latter deal in which various financial and cash institutions and the most important are banks and insurance companies.

The aim of this study is to give a broad concept about bank loans and the process of controlling it inside the bank on one hand, and the effectiveness of the loans that is destined for investment and exploitation on the other hand, in addition to shedding the

* خالد بوشارب: k.bouchareb@univ-boumerdes.dz

light on everything that surrounds the lending process risks, guarantees and the process of making it work and the attempts to reach a systematic development that ensures the safety of the Algerian bank resources and that guide decision makers and its implementers in the study of loan applications, under conditions dominated by competition and instability.
Keywords: Economic reforms, bank loans, financial analysis, Bank of Agriculture and Rural Development.
JEL classification: E 58, G 21.

مقدمة

يعد الجهاز المصرفي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي ودفع عجلة النمو الشامل نحو التقدم. حيث عمدت الجزائر وقصد مواكبة التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم في ظل اقتصاد السوق، إلى إعادة النظر في منظومتها المصرفية التي عرفت عدة إصلاحات أهمها إصلاحات سنة 1990م المتمثلة في قانون النقد والقرض 90 - 10 وكذا المرسوم الرئاسي 11 - 03 المعدل لقانون النقد والقرض وهذا جعلها تتكيف والمحيط المصرفي والاقتصادي الدوليين ومن جهة أخرى منح البنوك دورا جديدا في تعبئة الموارد المالية وبالتالي جعلها في المراتب السامية التي تسمح لها باحتلال مكانة مرموقة بين البنوك المحترفة.

والبنك هو عبارة عن وسيط بين الأموال التي تبحث عن إستثمار وبين الإستثمار الذي يبحث عن تمويل والذي لا يتم إلا عن طريق الإقراض. لذلك تعتبر القروض التي تقدمها البنوك من الأدوات المصرفية الفعالة للتنمية الوطنية، لكن هذه القروض لا تمنحها البنوك إلا وفقا لمنهجية البنك المتبعة لإتخاذ قرار التمويل.

والإشكالية المطروحة التي انطلقنا منها في دراستنا هذه، تتعلق أساسا حول سياسة منح القروض من طرف الجهاز المصرفي بصفة عامة، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة خاصة. وحتى يتيسر لنا الإلمام بجوانب الموضوع ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

ما هي إجراءات وخطوات منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة؟

ولمعالجة هذه الإشكالية قمنا بتقسيم دراستنا هذه إلى ثلاث محاور كما يلي:

1. المفهوم والإجراءات اللازمة لطلب ومنح القروض البنكية:

1.1. مفهوم القرض وأهميته:

إن القروض هي من أهم مصادر الأموال للبنك التجاري في الوقت الحاضر لكونها العنصر الأساسي التي تزود البنك بالعوائد.

أولا: مفهوم القرض

يختلف مفهوم القرض من باحث لآخر كل حسب تخصصه وحسب وجهة نظره، لذا تعمدنا تقديم تعاريف مختلفة لتوضيح الرؤية أكثر.

- **القرض لغة** (عبد_الحميد، 2000، صفحة 103): "باللغات الأوروبية فإن الكلمة المقابلة لكلمة قرض هي " crédit" أصلها هي الكلمة اللاتينية"créditum" المشتقة من الفعل اللاتيني "crédère".
- **القرض إصطلاحا** (قزويني، 2000، صفحة 90): "هو الائتمان والمقصود به تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة -حسب العقد- وتدعم تلك العملية بمجموعة من الضمانات التي تكفل البنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر".

أما اقتصاديا فالقرض يعني تسليم المال لتثميره في الإنتاج والاستهلاك فهو مرتبط بميعاد استحقاق محدد مسبقا. إذا فالقرض هو وضع تحت تصرف الغير رأسمالي مع إلتزام باسترداده إما رأسمال نفسه أو ما يعادله.

ونستنتج من هذه المفاهيم أن عمليات الاقتراض تعتمد على ثلاثة عناصر:

- **الثقة:** لكي يتحقق عامل الثقة على العميل أن يقدم للمصرف ضمانات قيمتها المالية تفوق قيمة القرض؛
- **المدة:** هي الأجل الذي يستفيد منه المقترض بالأموال المقرضة وتتحدد هذه المدة بعد توقيع إتفاقية القرض؛
- **الوفاء بالتسديد:** الوفاء بإرجاع ما اقترضه مضافا إليه فائدة.

ثانيا: الأهمية الاقتصادية للقرض:

يلعب القرض دورا حاسما في الازدهار، إذ يعتبر الوسيلة للسياسة إلى جانب دوره في خلق النقود وهو بمثابة وساطة للتبادل التجاري وأداة إستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع، ولتسهيل فهم دور القرض نتعرض إلى النقاط الأساسية التالية:

- ✓ تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوعد بالوفاء؛
- ✓ المساهمة في النمو والازدهار الاقتصادي للبلاد؛
- ✓ وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لآخر أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال؛

- ✓ المحافظة على قيمة رأس المال المقرض بالنسبة للبنك؛
- ✓ القضاء على التضخم وذلك من خلال امتصاص الزيادة في القدرة الشرائية المختصة للاستهلاك فهي أداة فعالة لذلك؛
- ✓ يكمن أيضا في الحصول على الفوائد للبنك أثر تحويل سيولة للزبائن (الأطراف التي تطلب القرض) مقابل إيداع ضمانات في ميعاد استحقاق يحدده.

2.1. الإجراءات اللازمة لطلب ومنح القروض البنكية:

إن القرض مبني على المفهوم الضمني لكلمة الثقة، وهو موضوع أيضا تحت شروط ترتكز على أفكار موضوعية ليتمكن البنك من قياس الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها قبل اتخاذ أي قرار فيمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى ثلاث أقسام:

أولا: الشروط العامة لمنح القرض.

إستنادا إلى ما جاء في ملف طلب القرض، يتخذ القرار حسب القانون الداخلي للبنك الذي حدد بمبلغ معين لكل مستوى موجود في البنك، حيث إذا تعدى مبلغ المشروع الممول هذه القيمة المحددة فإن ملف القرض ينتقل إلى مستوى آخر.

* **على مستوى الوكالة:** فور وصول الملف إلى الوكالة وإستنادا إلى المعلومات حول المقترضين ووضعيتهم إزاء قدرتهم على تقديم ضمانات شخصية تقوم الوكالة بدراسة وتحليل الملف وإجراء دراسة لمردودية المشروع في أجل أقصاه 15 يوم (مصلحة_التكوين، 2017). لا ينبغي عليها أن تشعر الزبون بشعور إيجابي أو سلبي، أما إذا فاقت قدرات الوكالة فإن الملف في أجل أقصاه أسبوع من تاريخ إيداع الملف، والدراسة التي تقوم بها الوكالة تسجل على وثيقة تدعى **ST44** (الملحق رقم (1)).

* **على مستوى المديرية الجهوية:** هي أيضا تقوم بدراسة الملف، استنادا إلى المعلومات السابقة فإذا كان المبلغ يفوق قدراتها فإنها تكتفي بإعطاء رأيها وترسله إلى المديرية المركزية للقرض.

* **على مستوى المديرية المركزية للقرض:** تقوم بدراسة الملف وإذا كان المبلغ يفوق قدراتها وصلاحياتها فتكتفي بإبداء رأيها وترسله إلى مستوى أعلى منها.

* **على مستوى اللجنة المركزية للقرض:** تقتصر مهمتها على اتخاذ القرار استنادا إلى ما جاءها من المستويات السابقة، وهذه اللجنة لها صلاحيات غير محدودة وهي تتكون من مديري مختلف القطاعات في البنك يرأسها المدير العام للبنك والأمين العام للبنك، ويتخذ القرار فيها بالتصويت، وفي حالة تعادل الأصوات فإن القرار يرجع للرئيس.

ثانيا: الوثائق اللازمة لطلب القرض

بالنسبة لتركيب ملف قرض استغلال نجد:

أ . الوثائق القانونية الإدارية: طلب القرض ممضي، نسخة من السجل التجاري المصادق عليه، نسخة للكشف الرسمي للإعلانات، نسخة لملكية المحل أو عقد الإيجار.

ب . الوثائق المحاسبية و المالية: ثلاث ميزانيات تقديرية وملاحق للعمليات الختامية للمؤسسة، زيادة عن الميزانيات فالشركات بالأسهم يجب إضافة تقرير محضر كل المساهمين، الحالة المحاسبية ومخطط التمويل، جميع الوثائق يجب أن يصادق عليها محاسب معتمد.

ج . الوثائق الضريبية: وثيقة ضريبية وشبه ضريبية حالية أقل من ثلاثة أشهر.

بالنسبة لتركيب ملف قرض استثمار نجد:

أ . الوثائق القانونية و الإدارية: توكيل للشركاء بموجبه تمنح صلاحيات التسيير وإدارة المشروع الاستثماري لشخص مؤهل، نسخة مصادق عليها للسجل التجاري أو أي وثيقة معادلة له، نسخة مصادق عليها للتصريح بالاستثمار ممنوحة من طرف وكالة دعم وترقية الاستثمارات، نسخة لرخصة الاستثمار بالنسبة للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

ب . وثائق محاسبية وضريبية: الميزانية النهائية وجدول حسابات النتائج مع الملاحق للسنوات الأخيرة، ميزانية جدول الحسابات التقديرية لـ5 سنوات، وثيقة ضريبية أو شبه ضريبية حالية أقل من3 أشهر.

ج . الوثائق الاقتصادية والمالية: دراسة تقنية اقتصادية للمشروع، الفاتورة الشكلية أو العقود التجارية الحالية، تقديم حالة وصفية وتنبؤية للأعمال المحققة، إظهار النفقات المسجلة خلال هذا المشروع، شرح تفصيلي وتقديري لأعمال الهندسة المدنية والبيانات من طرف مكتب هندسة معمارية.

د . الوثائق التقنية: رخصة البناء، المخطط المعماري وأشكال الهياكل، دراسة جيولوجية للموقع المتواجد فيه الاستثمار، دراسة تحليلية لنوعية الاحتياطات وهذا بالنسبة للمشاريع الإنتاجية ومواد البناء.

ثالثا: حالات الوثائق المطلوبة في دراسة القروض.

يمكن حصر الوثائق المطلوبة من طرف البنك عند تلقي طلب منح القرض فيما يلي (مصلحة_التكوين، 2017):

أ . الوثيقة المبسطة: تستعمل في حالة القروض التالية:

- قروض بدون ضمان.

- قروض الصندوق أو التعهدات بالتوقيع حيث الحد الأقصى هو 2500000 دج.
- قروض الصندوق المغطاة بسندات الصندوق في حدود 500000 دج.

ب . **الوثيقة المعدلة:** تستعمل في حالة القروض التي تتجاوز المبالغ المذكورة أعلاه.

ج . **وثيقة الرفض:** تستعمل في حالة القروض المرفوضة من طرف الوكالة محل الدراسة.

2. التحليل المالي كوسيلة لمعرفة المركز المالي لطالب القرض:

بعد أن يقوم المحلل المالي بالتعديل والحذف في الميزانية المحاسبية كي تظهر في شكل جديد يسمى بالميزانية المالية والتي تمتاز بأسلوب مالي محض، تصبح هذه الميزانية قابلة للدراسة المالية. يقوم في المرحلة الأولى بدراسة التوازن المالي للمؤسسة عن طريق استعمال مؤشرات التوازن المالي، أما المرحلة الثانية فيستخدم فيها طريقة النسب المالية التي تعد من أقدم وأهم الوسائل المستعملة في دراسة وتحليل القوائم المالية.

1.2. التحليل المالي عن طريق التوازن المالي:

تقوم في هذه المرحلة بدراسة التوازن المالي للمؤسسة باستعمال مؤشرات التوازن التي تعالج وتحلل الميزانية، وذلك باستخدام المؤشرات التالية، رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، والخزينة (بن_بلقاسم، 2008، صفحة 23).

أولا: رأس المال العامل FR

أ. **مفهوم رأس المال العامل:** هو عبارة عن ذلك مؤشر التوازن على المدى القصير، وهو عبارة عن نقطة عبور من مشاكل التوازن المالي على المدى الطويل إلى المدى القصير، من خلال هذا التعريف نستنتج أن رأس المال العامل هو عبارة عن هامش ضمان الأموال الدائمة من القيم الثابتة الصافية للأصول، وبتالي يمكن حسابه من الجهتين للميزانية:

- **حسابه من أعلى الميزانية:** رأس المال العامل هو "ذلك الفائض من المال الدائم (الأموال الدائمة) بالنسبة للأصول الثابتة"

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

- **حسابه من أسفل الميزانية:** رأس المال العامل هو "ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة لديون قصيرة الحل."

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – د ق أ

الهدف من هذا التعريف هو إبراز الطابع الديناميكي لرأس المال العامل، كما أن أهمية حسابه لا تقف عند دراسة للمخاطر، بل يمكن في المستقبل أن يعطي لنا مقياسا نوعيا لدرجة

الثقة في مقدرة الأصول المتداولة على الوفاء بالالتزامات الجارية وذلك حسب سرعة تحولها إلى سيولة.

ب- أنواع رأس المال العامل:

- **رأس المال العامل الخاص:** هو عبارة عن رأس المال العامل الصافي بدون أخذ بعين الاعتبار الديون الطويلة والمتوسطة لتمويل الأصول الثابتة، فهو عبارة عن المقدار من الأموال الخاصة الموجهة أو تسمح بتمويل الأصول الثابتة ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الصافي – د ق أ

= الأموال الخاصة – القيم الثابتة

الهدف من دراسته هو البحث عن مدى استقلالية المؤسسة تجاه الغير، ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية.

- **رأس المال العامل الإجمالي:** هو ذلك الجزء من الأصول التي يتكلف بها نشاط الاستغلال لمؤسسة، أي العناصر التي تدخل ضمن دورة الاستغلال، كما أنه يعبر عن مجموع القيم المتداولة التي تترجم حركة الكتلة المالية الدائمة الذي يتحول إلى سيولة في أقل من سنة واحدة، حسابه:

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة

= قيم الاستغلال + ق ق ت + ق ج

الهدف من دراسته هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، هذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة.

- **رأس المال العامل الخارجي**: هو ذلك الجزء من الاستخدامات الممولة من طرف رأس المال الثابت الخارجي، أي الديون الطويلة والمتوسطة الأجل مضاف إليها الديون القصيرة الأجل التي مولت الأصول المتداولة، إذن فهو عبارة عن ذلك الجزء من الديون، حسابه:

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الديون

= رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص

الهدف من دراسته هو تحديد مدى التزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها، وهذا بدوره يحدد لنا مدى ارتباط المؤسسة بالغير.

ثانيا: إحتياجات رأس المال العامل BFR

يأخذ بعين الاعتبار هذا المقياس الديناميكية والحركية النشاط المؤسسة، ويعالج الجانب السفلي للميزانية كما يبرز جوانب تطورها بالنظر إلى النشاط الإنتاجي للمؤسسة.

أ. تعريف إحتياجات رأس المال العامل:

- **التعريف الأول:** يعرف على أنه "قسط أو جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة ارتباطا مباشرا بدورة الاستغلال التي لم تغطى من طرف المواد الدورية."
- **التعريف الثاني:** يمثل احتياجات تمويل مكملة ومرتبطة بالتسيير العادي للمؤسسة.

من خلال هذين التعريفين نلاحظ أن هناك عجز في موارد التمويل لتغطية الاحتياجات الضرورية للمؤسسة، وعلى الأساس يجب معرفة هذه الاحتياجات ومصدر تغطيتها، لأن هذه الاحتياجات يمكن أن يحدث فيها تذبذب حسب الحركة النموذجية الخاصة بدورة الاستغلال، أو تذبذب مرتبط بتطور نشاط المؤسسة.

ب.حساب احتياجات رأس المال العامل:

- **على مستوى دورة الاستغلال:**

إ ر م ع = إحتياجات التمويل – موارد التمويل + رصيد عمليات خارج الاستغلال

- **على مستوى جدول التمويل:**

إ ر م ع = الاستخدامات الدورية – موارد دورية + العمليات الغير الدورية

- **على مستوى الميزانية:**

BFR= (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) – (د ق أ – سلفيات مصرفية)

ثالثا: الخزينة Trésorier

تعرف حسب المحلل المالي على أنها الفرق بين الموارد المستعملة لتمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة من هذا النشاط خلال فترة زمنية.

نجد عناصر مكونة للخزينة نذكر منها بالنسبة لعناصر الأصول، خصم الأوراق التجارية، خصم غير مباشر، حسابات جارية، أما عناصر الخصوم نجد، تسهيلات الخزينة والسحب المكشوف.

من خلال التعريف يمكن لنا حساب الخزينة بطريقتين:

الطريقة الأولى: الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

الطريقة الثانية: الخزينة = القيم الجاهزة – سلفيات مصرفية

2.2. التحليل المالي عن طريق النسب المالية:

يعتبر التحليل المالي عن طريق النسب المالية من أهم الوسائل المستعملة لتحليل القوائم المالية عن طريق دراسة العلاقات التي تربط مختلف المراكز المالية التي تشكل الهيكل المالي للمؤسسة في فترة زمنية معينة، كما يتسنى لإدارة المؤسسة الإستفادة منها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات حيث تسمح لها من كشف وقياس نقاط القوة والضعف.

يمكن حساب عدد لانهائي من النسب المالية في المؤسسة إلا أنها ليست جميعها ذات معنى مهم لذا يجب على المستعمل أن يقوم باختيار الأهم منها لذلك سوف نقوم بذكر أهمها والمفيدة في المجال المصرفي:

أولا: نسبة تمويل الاستثمارات: تعتبر هذه النسبة الأكثر استعمالا، حيث أنها تبين مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، كما تبين هذه النسبة الهامش الذي يتوفر في المؤسسة، يتم حسابها بالعلاقة التالية:

نسبة تمويل الاستثمارات = الأموال الدائمة ÷ القيم الثابتة

يشترط أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، هذا يعني أن رأس المال العامل موجب.

ثانيا: نسبة الإستقلالية المالية: تعبر هذه النسبة عن مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة، ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة ÷ الأموال الدائمة

يشترط أن تكون أكبر من 0.5، تعكس هذه النسبة طاقة المؤسسة في التدين ومدى اعتمادها على الأموال الخارجية.

ثالثا: نسبة التمويل الذاتي: تعبر هذه النسبة عن مدى استقلالية المؤسسة تجاه الغير، حيث كلما كانت هذه النسبة كبيرة تقل درجة ارتباط المؤسسة بالغير، ويمكن حسابها بإحدى الطريقتين:

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون

= الأموال الخاصة ÷ الخصوم

رابعا: نسبة السيولة العامة: تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة الديون القصيرة الأجل في تمويل أصولها المتداولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة ÷ديون قصيرة الأجل

عموما هذه النسبة أكبر من الواحد، إلا أنها لا تقدم صورة دقيقة عن القدرة التسديدية للمؤسسة خاصة إذا كانت هذه الأخيرة معرضة للتغيرات الموسمية.

خامسا: نسبة دوران المخزون: هي عبارة عن قياس لمدة التصريف للمخزونات بمختلف أنواعها، وتدل على تحكم أو عدم تحكم المؤسسة في تسيير مخزوناتها ويتم حسابها بالعلاقة:

معدل دوران المخزون = الاستهلاك السنوي ÷ متوسط المخزون

سادسا: نسبة مدة تسديد قروض الزبائن: توضح لنا هذه النسبة السياسة القرضية لمؤسسة تجاه الزبائن وتشير هذه النسبة إلى متوسط مدة الأيام (الشهور) الائتمان المفتوحة للعملاء، وتحسب بالعلاقة التالية:

معدل مدة تسديد قروض الزبائن = [(الزبائن + أوراق القبض) ÷ مبيعات السنة] × 12 أو 360 يوم

إذا كانت المدة مرتفعة يعني أن المؤسسة تمنح مدة طويلة لزبائن في التدين والعكس صحيح.

سابعا: نسبة قروض الموردين:

هذا الحساب يؤثر على موارد المؤسسة لأن قروض الموردين هامة بالنسبة للمؤسسة لتمويل دورة الاستغلال، وتقيس لنا هذه النسبة المدة المتوسطة بالأيام والشهور للقروض الممنوحة للمؤسسة من قبل الموردين ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

معدل دوران الموردين = [(الموردين + أوراق الدفع) ÷ مشتريات السنة] × 12 أو 360 يوم

ثامنا: نسبة الأموال الخاصة: تبين هذه النسبة النتيجة الصافية المتحصل عليها في المؤسسة مقارنة برأس المال الخاص، أي تقيس ربحية الأموال الخاصة، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الأموال الخاصة = النتيجة الصافية ÷ رأس المال الخاص

إن دراسة ملفات القرض تعتمد على أساليب وتقنيات دقيقة، تسمح للمكلف بها تحليل الوثائق المقدمة له عن طريق مجموعة من القوانين والعلاقات والحسابات التي تظهر له الوضعية المالية والمحاسبية الحقيقية لطالب القرض، كما أن النتائج المتوصل إليها تساعد رؤسائه في اتخاذ القرار المناسب بقبول منح القرض أو رفضه.

3. خطوات منح قرض استغلال من بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بالمسيلة:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية واحدة من بين البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الخارجي والداخلي رغم كونه فتيا مقارنة ببعض البنوك الأخرى، وهو مؤسسة اقتصادية مالية وطنية لها قانونها الأساسي التجاري بمقتضي المرسوم السابق الذكر أعلاه، أوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي، ومع مرور السنوات تعددت نشاطاته. بدأ بتدعيم فروعه على مستوى التراب الوطني حيث حقق ما كان يصبو إليه إذ بلغ عدد وكالاته سنة 1985م إلى 269 وكالة منها 6

رئيسية و 31 فرع، أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكالاته 300 وكالة و 40 مديرية جهوية تشغل أكثر 8000 عامل ما بين إطار وموظف.

ونظرا لكثافة نشاطه ومستواه فقد صنف بنك الفلاحة الريفية من قبل قاموس مجلة البنوك BANKERS ALMANACH لطبعة 2001 في المركز الأول في الجزائر و 668 عالميا من أصل 4100 بنك.

أما فيما يخص الوكالة محل الدراسة (**وكالة الإستغلال المحلية بالمسيلة 904**) فقد تم إنشائها مباشرة بعد تأسيس البنك في 1982 وكانت تابعة آنذاك إلى البنك في الجلفة وبعدها أنشئ فرع بمقر ولاية المسيلة يتولى الإشراف على الوكالة المتواجدة في مستوى دوائر الولاية – وكالة سيدي عيسى، وكالة بوسعادة، وكالة عين الملح، وكالة حمام الضلعة- وفي الآونة الأخيرة تم تحويل هذا الفرع إلى وكالة مركزية تسير وفقا لهيكل تنظيمي للفرع حاليا وتقوم بنفس مهامه إضافة إلى إنشاء مديرية جهوية في عاصمة الولاية.

1.3. بطاقة فنية وملف القرض:

1.1.3. بطاقة فنية:

المستفيد: SARL LAROUSSI

شركة تجارية متخصصة في مجال إستراد تجهيزات المكاتب والإعلام الآلي وأيضا إستراد تجهيزات الاتصال الإلكترونية مقرها ولاية المسيلة السجل التجاري رقم XXXX.

الشكل القانوني: شركة ذات مسؤولية محدودة.

نشاط المؤسسة: ’ستراد تجهيزات المكاتب والإعلام الآلي والتجهيزات الالكترونية.

رأسمال الشركة: 100.000 دج.

تاريخ الإنشاء: 1997م.

العنوان: شارع دبي المسيلة 28000. **الإدارة:** SARL LAROUSSI الممثلة في السيد لعروسي خلدون.

تاريخ طلب القرض: الطلب كان في 2015/01/07 م.

مانح القرض: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، الوكالة المحلية للإستغلال بالمسيلة 904.

طبيعة القرض: قرض إستغلال قصير الأجل (Découvert).

2.1.3. ملف القرض:

أولا: إجراءات منح القرض

قصد حصوله على قرض لاستراد معدات مكتبية وتجهيزات الكترونية تقدم إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بملف يتضمن ما يلي:

- طلب القرض ممضي من طرف الزبون. (الملحق رقم (2))
- الميزانيات الجبائية وجدول حسابات النتائج لثلاث السنوات الأخيرة مؤشر عليها من طرف إدارة الضرائب. (الملاحق رقم 3، 4، 5)
- مستخرج من كشف الضرائب.
- بطاقة مزاولة النشاط.
- كشف المؤونات والإهتلاكات لسنة طلب القرض.
- كشف وضعية الزبائن.

ثانيا: الخطوات التي يتبعها ملف قرض الإستغلال

أ - بعد تقديم المؤسسة لملف القرض وبعد دراسته من طرف مصلحة الإستغلال، فإن هذا الأخيرة ستحوله مباشرة إلى إدارة الوكالة أين يقدم مدير الوكالة رأيه في منح القرض أو عدمه إلى جانب إدارة المقدمة من طرف موظفي مصلحة الاستغلال وهذا بعد إجراء جميع التحليلات والدراسات اللازمة لذلك، حيث يمنح الزبون وصل إستلام الملف (الملحق رقم (6)) الذي يكون مدون عليه:

المستفيد: SARL LAROUSSI

رقم السجل التجاري: XXXXXX

مبلغ القرض: 185.000.00 **دج.**

تاريخ إستلام الملف: 2015/01/17م

نوع القرض: قرض إستغلال.

الوكالة المانحة للقرض: الوكالة المحلية للاستغلال بالمسيلة 904.

ب - بعد إستلام الملف يقوم الأعوان المكلفون في الوكالة بدراسة ميدانية للمشروع للنظر في مدى مطابقة المعطيات النظرية على الواقع، حيث يتم تدوين الدراسة على وثيقة تدعى ST 122 (الملحق رقم (7)).

ج - المرحلة الموالية تتمثل في تحويل ملف القرض إلى مستوى أعلى في الهيكل التنظيمي للبنك وهو إدارة الوحدة الجهوية التي تقوم بدورها، حيث يقوم مديرها بإبداء رأيه فيما يخص هذا القرض.

د - يقوم مدير الوحدة الجهوية بدوره بتحويل الملف إلى المدير المكلف بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

هـ - في المرحلة التالية يحول مدير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى رئاسة البنك أو الرئيس المدير العام للبنك.

و- في المرحلة الأخيرة بعد دراسة المدير العام للبنك لملف القرض فإنه يحوله إلى لجنة القرض.

ثالثا: لجنة القرض

هي لجنة تتغير حسب مختلف المستويات وتعتبر كمقياس حسب الأعضاء المشكيلة لها.

أ. تشكيلتها:

_ **لجنة القرض الخاصة بالوكالة:** تتكون من مدير الوكالة إضافة إلى موظف من مصلحة الاستغلال، وتتكون عندما تصل قيمة القرض المطلوب إلى 250.000 دج.

_ **لجنة القرض الخاصة بالوحدة:** تتكون من مدير الوحدة إضافة إلى نائب المدير المكلف بالاستغلال، وتقوم عندما تصل قيمة القرض المطلوب إلى 500.000 دج.

_ **لجنة القرض الخاصة بالإدارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وهي تتكون من مدير الاستغلال بالإضافة إلى المسؤول المكلف بالتجارة، وتقوم عندما تتجاوز قيمة القرض المطلوب 1.500.000 دج.

ب. صلاحيات لجنة القرض:

_ دراسة الطلبات لتمويل كل من الاستغلال والاستثمار وإعطاء الموافقة الأولية للمدير.

_ تقدم هذه الموافقة أو الرفض إلى المدير المكلف بالمؤسسات الصغيرة أو المتوسطة.

_ يقدم المدير المكلف بالمؤسسات الصغيرة أو المتوسطة الموافقة أو الرفض إلى مدير الوكالة.

_ وفي آخر مرحلة يقدم الرد إلى المؤسسة الطالبة للقرض من طرف مدير الوكالة.

والشكل الموالي يوضح المستويات التي يمر طلب قرض إستغلال

الشكل 1. المستويات التي يمر بها طلب قرض إستغلال

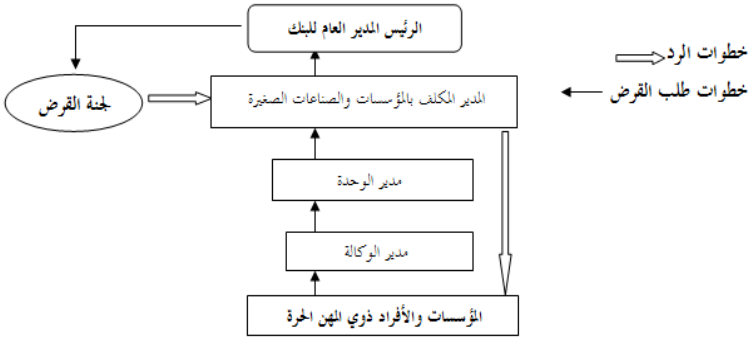

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

2.3. التحليل المالي لملف القرض وخلاصة الدراسة:

بعد تقديم المستفيد ملف القرض متضمن جميع الوثائق اللازمة الإدارية منها والمحاسبية والمالية والضريبية، بالإضافة إلى طلب قرض مكتوب على ورقة وموقع عليها من قبل شخص مؤهل.

يدرس هذا الطلب أولا على مستوى الوكالة لمعرفة قدرتها على تلبية الطلب في أجل أقصاه أسبوع من تاريخ إيداع الملف، أما في حالة عدم قدرة البنك على تلبية الطلب لأن المبلغ يفوق قدراتها فإنها ترسله إلى المستويات الأخرى السابقة الذكر.

1.2.3. التحليل المالي لملف القرض:

على مستوى قسم القروض في البنك يقوم الموظف المسؤول عن هذا القسم بدراسة الوثائق والميزانيات المالية والمحاسبية المقدمة من طرف المستفيد والمذكورة سابقا، وهذا قصد معرفة ربحية أمواله الخاصة ونسبة تغطية الأموال الخاصة للديون وكذلك نسبة المردودية المحققة في السنتين الأخيرتين من تاريخ طلب القرض، كل هذه المعلومات تدون على وثيقة تسمى ST 219 (الملحق رقم (8)).

أولا: تحويل الميزانية المحاسبية إلى ميزانية مالية

وبعد إعادة ترتيب ودراسة الميزانية المحاسبية لسنة 2014 والميزانية المحاسبية لسنة 2013، سمحت لنا هذه الأخيرة بالحصول على الميزانية المالية لسنة 2014 كما يلي:

الجدول 1. المزانية المالية لسنتي 2013 و2014.

الأصول	2014	2013	الخصوم	2014	2013
أصول ثابتة:	**7338694**	**9419009**	**الأموال الدائمة:**	**7672284**	**7172055**
الاستثمارات:			**أموال خاصة:**	**7672284**	**7172055**
- معدات و أدوات	1908562	2651429	- رأس المال	100000	100000
- معدات نقل	194627	308808	- احتياطات قانونية	10000	10000
- تجهيزات أخرى للإنتاج والاستغلال	5186505	6458771	- نتائج قيد التخصيص	7024041	6935340
VIT -	49000	_	- فرق التقدير	538243	126715
الأصول المتداولة :	**9635633**	**8295939**	**د ط أ:**	_	_
قيم الاستغلال:	5527668	924895	**د ق الأجل:**	**10042664**	**9802272**
قيم غير جاهزة:			- حسابات جارية	2007175	3106257
- حقوق الاستثمار	48845	_	- موردون	4375287	5076983
- زبائن	1491390	4032897	- ضرائب ورسوم	2487542	1265432
- تسبيقات الاستغلال	1760649	1763606	- ديون الاستغلال	172660	353600
قيم جاهزة:			- تسبيقات بنكية	1000000	_
- متاحات	807081	1574541			
المجموع	**17714948**	**16974327**	**المجموع**	**17714948**	**16974327**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المؤسسة محل الدراسة.

ثانيا: حساب مؤشرات التوازن المالي

رأس المال العامل(FR) = أصول المتداولة - د ق أ، أو أموال دائمة - أصول الثابتة.

احتياجات رأس المال العامل (BFR) = أصول متداولة - متاحات - د ق أ + سلفيات مصرفية.

الخزينة (TR) = FR -BFR.

الجدول 2. مؤشرات التوازن المالي لسنتي 2013 و 2014.

المؤشر	2014	2013
FR	334	(1029)
BFR	334	(1029)
TR	0	0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 1.

إن تحليل ميزانية 2013 والوضعية المحاسبية المتوقعة في 2014/09/30 وبعد إعادة الترتيب سمحت لنا بإثبات أن الهيكلة المالية للمؤسسة التي هي في حالة دراسة بأن النشاط المودع للسنة المالية 2014 حققت حوالي 8.425.318.00 دج، وهذا يظهر الوضعية التوازنية من خلال تغطية الموارد الدائمة (الأموال الدائمة) لإجمالية الأصول الثابتة.

نتائج السنة المالية 2014 توضح لنا أن رأس المال العامل موجب، أي أن هناك زيادة في السيولة القصيرة الأجل على الالتزامات قصيرة الأجل، وهذا مؤشر إيجابي بالنسبة للمقدرة على التسديد.

ثالثا: تحديد النسب المالية اللازمة

أ. نسب السيولة:

نسبة السيولة 2013 = الأصول المتداولة ÷ د ق أ

= 8295939 ÷ 10542893 = 0.89

نلاحظ أن نسبة السيولة أقل من الواحد فهي في حالة سيئة وخطيرة وعليها أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة، أو رأسمالها الخاص، أو تخفيض ديونها القصيرة وزيادة أموالها المتداولة.

نسبة السيولة 2014 = الأصول المتداولة ÷ د ق أ

= 9635633 ÷ 92530433 = 1.03

نلاحظ أن نسبة السيولة أكبر من الواحد هذا يدل على أن رأس المال العامل موجب وأن الأصول المتداولة مغطاة بجزء من الأموال الدائمة. من النسبتين السابقتين نسجل زيادة إيجابية في نسبة السيولة هذا يعني أن المؤسسة تستطيع تسديد التزاماتها في سنة 2014.

ب. نسب المردودية:

يمكن حسابها في الجدول التالي:

الجدول 3. نسب المردودية لسنتي 2013 و2014.

نسب المردودية	2014	2013
نسبة المردودية التجارية	0.03 = 16925327 ÷ 538000	0.006 = 21099297 ÷ 126415
نسبة مردودية الأموال الخاصة	0.070 = 7672000 ÷ 538000	0.017 = 7172000 ÷ 126415
نسبة الديون = الديون ÷ الأموال الخاصة	1.20 = 7672000 ÷ 9253000	1.11 = 7172000 ÷ 9325000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 1.

من الجدول نلاحظ ما يلي:

- ✓ أن نسبة مردودية الأموال الخاصة تسجل انخفاضا حساسا خلال سنة 2014.
- ✓ أما بالنسبة إلى المردودية الصافية والاقتصادية فهي غير مهمة الدراسة.
- ✓ بالنسبة لمردودية الديون نلاحظ أن الأموال الخاصة لسنة 2013 غير قادرة على تغطية الديون وإلتزامات المؤسسة.

- **طاقة التمويل الذاتي:**

طاقة التمويل الذاتي لـ 2014 = النتيجة الصافية قبل التوزيع + مخصصات الإهتلاك + مخصصات المؤونات - فائض القيمة المتنازل عن الاستثمارات.

CAF 2013 = 126415 + 4995535

CAF 2013 = 5123000

CAF 2014 = 538000 + 7600000

CAF 2014 = 8138000

نلاحظ أن طاقة التمويل الذاتي قد ارتفعت سنة 2014 وهي بالغة الأهمية والمؤسسة تستطيع مواجهة احتياجات الخزينة، فهذه القيمة تعبر عن قدرة المؤسسة في تمويل نفسها بنفسها، ويستعمل هذا المبلغ في:

- ✓ إمكانية تمويل الاستثمارات وبالتالي يؤخذ بعين الاعتبار في برامج الاستثمار للمؤسسة.

- ✓ إمكانية دفع فوائد الأسهم والسندات.
- ✓ إمكانية تصحيح أو تعديل عدم كفاية رأس المال العامل الصافي أي تحقيق شروط التوازن الدائم برفع الأموال الخاصة بقيمة التمويل الذاتي.
- ✓ إن هذا القرض القصير الأجل والذي قيمته 185.000.00 دج يسمح بمواجهة إحتياجات الخزينة.

2.2.3. خلاصة الدراسة ورد البنك (القبول):

بعد الإطلاع على ملف القرض ودراسة الجوانب التقنية والاقتصادية للقرض وتحليل ميزانيتي السنتين اللتين تسبق تاريخ طلب القرض، قرر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مايلي:

قبول طلب المستفيد SARL LAROUSSI وهذا بمراسلة من قبله موجهة إلى طالب القرض صادرة بتاريخ 2015/01/25 والتي تضمنت مايلي:

- ✓ **مبلغ القرض الممنوح:** 185.000.00دج.

أما فيما يخص الضمانات تم أخذ الإجراءات التالية:

- ✓ **قيمة المبلغ بالعملة الصعبة:** 5000 € (أورو).
- ✓ **قيمة المبلغ بالدينار الجزائري:** 600.000.00 دج.
- ✓ **معدل الفائدة المطبق:** 9%.
- ✓ **مدة التسديد:** كل 3 أشهر لمدة سنة.
- ✓ **معدل فائدة التأخير: 11%.**

تسجل هذه الموافقة في وثيقة تسمى إتفاقية القرض (الملحق رقم 9)، كما يسجل في (الملحق رقم 10) كل المعلومات السابقة الذكر وهي تمثل شروط منح القرض، وكل ما يتعلق بإجراءات التسديد، ونسبة الفائدة المطبقة وغرامة التأخير وغيرها من الشروط الخاصة بالبنك، ثم في الأخير يمنح الشيك للزبون إضافة إلى وثيقة تدعى بجدول إهتلاك القرض، (الملحق رقم 11)، هذه الأخيرة تبين للزبون تاريخ التسديد إضافة إلى المبلغ الواجب تسديده.

ملاحظة: في حالة رفض طلب الزبون فيمنح وثيقة الرفض (الملحق رقم 12)، مدون عليها سب الرفض مؤشرة من طرف مدير الوكالة.

خلاصة (نتائج وتوصيات)

من خلال هذه الدراسة تعرفنا على مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية المرموقة والتي احتلها بين مختلف البنوك سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي مما يجعله نموذجا لغيره من البنوك الجزائرية، على اعتبار أنه يترجم بعضا من نتائج الإصلاحات التي باشرتها الدولة الجزائرية والرامية إلى إصلاح المنظومة المصرفية والاقتصادية بهدف مواكبة التطورات الاقتصادية الدولية خاصة فيما يتعلق بمعالجة المخاطر المصرفية من خلال العمل على تدنيتها وتقليلها وهذا بوضع وتسخير القوانين التشريعية منها والتنظيمية لهذا الغرض.

فالبنك ليس حرا في تعاملاته مع الغير لأن هناك عدة عوامل تتحكم في قدرته على منح القروض، منها ما هو خارجي عنها يفرضها عليه المحيط الخارجي كما يبقي التصنيف الأساسي للقروض هو معيار زمن باعتباره السبب الأساسي في وجود الأخطار بمختلف أنواعها، لكن لا ننسى أن هناك ضمانات تبقى وسيلة تزيد من ثقة البنك وأخذ الاحتياطات اللازمة في المستقبل.

وعليه يمكن تقديم بعض النتائج والمتمثلة فيما يلي:

- لقد عرف النظام المصرفي الجزائري تغيرات عديدة نتيجة التحولات الاقتصادية الحادثة، فلقد أثبتت صحتها وذلك عن طريق تكيف هذا النظام مع التطورات الحاصلة على المستوى الاقتصادي ككل، أهمها قانون 10/90 الصادر في 1990/04/14م المتعلق بالنقد والقرض، حيث يرى البنك أن هذا الاستخدام يستوجب اعتبارات غير مالية تتمثل خاصة في التغيرات التي يمكن أن تحدث مابين لحظة منح القرض ولحظة استرداده، لأن البنك يحاول دائما البحث على أفضل الأرباح الممكنة من وراء استخداماته المختلفة على حد أدنى من السيولة اللازمة.
- اتضح لنا أن القروض البنكية تقسم على أساس القرض، فنجد تلك المرتبطة بمجال الاستثمار أو تلك المرتبطة بمجال الاستغلال، كما يمكن تصنيف القروض التي يمنحها البنك وفق معايير عديدة ومقاييس متنوعة كتنصيفها وفق عمره إلى قصيرة، متوسطة، أو طويلة الأجل، ويعود هذا التصنيف بصفة خاصة إلى طبيعة العملية ذاتها وحجم المبلغ المقدم وطبيعة الأخطار والضمانات المقدمة.
- يتم تركيب ودراسة أي ملف قرض على أساس مجموعة من القواعد تكون كمرجع معتمد لجل حالات طلبات القروض، فدراسة أي ملف يتطلب مجموعة من تقنيات التحليل التي تسمح بتقدير الوضعية المالية والاقتصادية للمؤسسة طالبة القرض، حتى تسمح بتحديد

مكان الخطر، وبناءا على الخلاصات التي يتم التوصل إليها يقرر فيما إذا كان بإمكانه منح هذا القرض أو يمتنع عن ذلك، لذا ينبغي على المؤسسة تقديم ملف كامل يحمل كل المعلومات الخاصة بها حتى يتمكن البنك من أخذ الصورة اللازمة عنها.

انطلاقا من هذه النتائج يمكن تقديم جملة من الاقتراحات نلخصها فيما يلي:

- ✓ ضرورة المراقبة الدائمة لمسئولي المؤسسات المصرفية لموظفيها خاصة إذا علمنا أن أجال دراسة الطلبات طويلة نوعا ما؛
- ✓ بالنظر للعدد الكبير لملفات الزبائن المعالجة في العينة، وكذلك بالنسبة لعدد المعطيات الواجب تجميعها بالنسبة لكل زبون يستوجب تجهيز البنك بشبكة إعلام آلي متطورة يسهل عليه تخزين المعلومات الخاصة بكل زبون ومعالجتها بطريقة سريعة وبالتالي ربح الوقت والجهد والتكلفة؛
- ✓ ضرورة اعتماد البنوك على نماذج حديثة في تقديرها للمخاطرة بدلا من الطرق الكلاسيكية من أجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة وربح الوقت من جهة أخرى؛
- ✓ على البنوك السعي لإيجاد محيط عمل ملائم وتحفيز موظفيها والرفع من كفاءتهم المهنية بالتكوين في الخارج واكتساب الخبرة والتقنيات الجديدة المستعملة في الدول الأجنبية؛
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار آراء الزبائن ووضع تحت تصرفهم شبابيك خاصة لجمع مقترحاتهم؛
- ✓ الاعتماد على بطاقات القرض التي تعتبر في الدول المتقدمة من الوسائل المستعملة بكثرة نظرا لفائدتها بالنسبة للبنك والعميل كتوفير الوقت وتكلفة دراسة الملفات وتجديدها.

المراجع

- رئيس مصلحة_التكوين. (03 05, 2017). مقابلة. المسيلة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- سفيان بن_بلقاسم. (2008). *محاضرات في التسيير المالي*. الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- شاكر قزويني. (2000). *محاضرات في اقتصاد البنوك*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد المطلب عبد_الحميد. (2000). *البنوك الشاملة وعمليات إدارتها*. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

الملاحق

الملحق رقم (1): ST 44

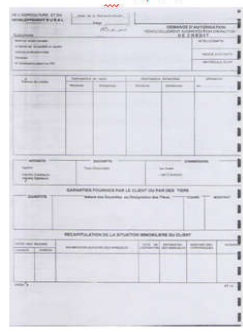

تابع الملحق 1 الصفحة 2

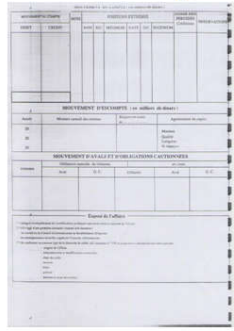

تابع الملحق 1 الصفحة 3

تابع الملحق 1 الصفحة 4

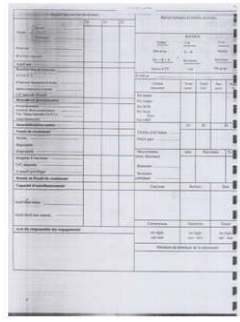

الملحق رقم (2): طلب الخطي لطالب القرض

الملحق رقم (3): جدول حسابات النتائج لسنة 2014

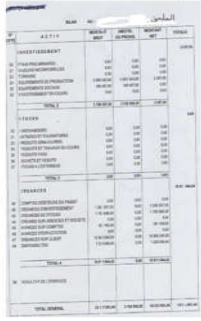

الملحق رقم (4): جدول حسابات النتائج لسنة 2013

الملحق رقم (5): جدول حسابات النتائج لسنة 2012

الملحق رقم (6): وصل استلام الملف

الملحق رقم (7): ST 122

الملحق رقم (8): ST 219

تابع الملحق 8

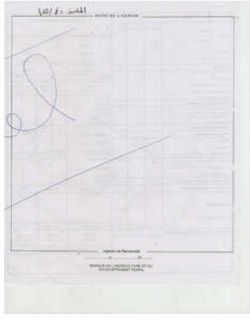

الملحق رقم (9): اتفاقية القرض

الملحق رقم (10): شروط منح القرض

الملحق رقم (11): جدول إهتلاك القرض

الملحق رقم (12): وثيقة رفض القرض